السياسة الزراعية

اجتمع المجلس الاستشارى الأعلى للزراعة وألقى فيه معالى محمد راغب عطيه بك وزير الزراعة السابق كلمة نثبتها فيما يلى بالفلاحة ، وقد قرر المجلس المذكور تأليف لجنة زراعية من أعضائه لوضع الاقتراحات الخاصة بالسياسة الواجب اتباعها لتدبير المواد الغذائية فى هذه الظروف . وقد قدمت اللجنة المذكورة اقتراحاتها له وما أخذت وزارة الزراعة منها تقدمت به لمجلس الوزراء . وهذا قرر استصدار مرسوم بمنع زراعة القطن فى مديريتى القليوبية والمنوفية وبعض مناطق من مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وكذا أراضى الحياض بما فيها الحياض المنعزلة وأراضى الحياض التى حولت إلى صيفى بمديريتى أسيوط وجرجا شرقى النيل ، واستصدار مرسوم ثان يلزم كل الحائزين للأراضى بألا يتركوا أرضاً بوراً دون أن تزرع زراعة صيفية أو نيلية . إلا أن مجلس النواب عدّل القانون الأول الذى تقدمت به الحكومة وقرر إنقاص المساحة المعدة لزراعة القطن فى المنطقة الشمالية من ٢٧٪ إلى ٢٢٪ وبقية بلاد القطر من ٢٣٪ إلى ١٥٪ مع منع زراعة القطن من أراضى الحياض ، والحياض المنعزلة وأراضى المشروعات شرق النيل بمديريتى أسيوط وجرجا . ووافق على القانون الثانى .

وقد استهل معالى الوزير الاجتماع بالكلمة الآتية :

لا يخالجنى شك فى أننى أعبر عما تنطوى عليه صدوركم حين أتوجه بأصدق عبارات الولاء والإخلاص إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم الذى استولى على قلوب شعبه الكريم بما يفيض به عليهم كل يوم من مظاهر العطف والحنان وأجلاها وضوحاً ذلك النطق السامى الذى أدلى به جلالته خاصاً بالتموين والشؤون الزراعية عقب أن شرف مجلس الوزراء بتولية رياسته .

ولا شك عندى فى أن مجلسكم الموقر سيتخذ من هذا النطق السامى نبراساً يهتدى به فى بحوثه ، وإنى لأشعر بعظم المهمة الدقيقة الملقاة على عاتقنا مهمة تنظيم

إنتاجنا الزراعى ، حتى يصبح متناسقاً مع حاجات البلاد الضرورية فى هذه الآونة العصيبة التى زادها دقة على دقتها دخول اليابان فى الحرب فامتد بذلك سيرها فى الشرق الأقصى بعد ما تأججت نارها فى الغرب وفى الشرقين الأوسط والأدنى .

وأول أثر لهذه المغامرة الجديدة أن أصبح الأمل مقطوعاً فى الاستيراد من الخارج وأصبح من الواجب علينا جميعاً شعباً وحكومة أن نبادر فى اتخاذ الوسائل لضمان تموين البلاد وإنتاج ما يلزمها من أصناف الغذاء التى لا غنى عنها .

والواقع أن هناك نقصاً فى مواد الغذاء ولا شك فى أن هذا النقص والاعتماد فى سده على الاستيراد من الخارج أمر لا يخلو من الشذوذ فى بلاد زراعية كمصر كان يصفها القدماء بأنها مستودع للحبوب يغترف العالم منه وإنى لأترحم بهذه المناسبة على العهد الذى كانت فيه بلاد الريف زاخرة بأعيانها يقيمون فى قراهم وعزبهم الممتلئة بنتائج الأرض وخيرها . ولو أن أهل الريف ظلوا على عهدهم وتجمع لهم مع ذلك ما وصل إليه العلم الحديث من نهوض فى الشؤون الزراعية لكان لنا اليوم شأن غير الذى نشكو منه .

ما أردت بإثارة هذه الذكريات مجرد التألم والتوجع ، وإنما أرمى إلى ما هو أجدى من هذا وأنفع . أرمى إلى حفز الهمم عسى أن يكون من وراء ذلك عبرة لمن يود أن يعتبر .

ألا ترون وقد أحاطت بنا الحرب من كل ناحية وتوالت النذر أن أحضان الريف أحن على أهله وأكرم لمثواهم من حياة المدن وما تستنزفه من موارد يجب أن يحتفظ بها للأيام العصيبة وإنى لأطمع فى أن يعود إلى الريف أعيان الريف حيث يستطيعون أن يعملوا وينتجوا ويقتصدوا ويواجهوا هذه الساعات الرهيبة ويسهلوا على الحكومة مهمتها .

قلت إن المهمة شاقة ودقيقة ذلك لأن لها ناحية العمل العاجل لمواجهة ظروف الحرب وناحية العمل الآجل لما يلى الحرب .

يتعين علينا إذن أن نضع سياستين زراعيتين أولاهما لفترة الحرب إلى أن تضع أوزارها ، والثانية فى الفترة التى تليها لمواجهة ما قد يترتب على أثرها من أزمات .

أما الفترة الأولى فقد رسمت خطتها الظروف نفسها . وقعت الحرب فاضطرت

هذه الوزارة تحت ضغط الظروف القاسية إلى استصدار تشريع يكفل للبلاد حاجتها من الحبوب عن طريق التوسع فى زراعتها على حساب القطن ولقد غمرتها الحوادث جميعاً وانحصر اتجاه المناقشات فى نقطة واحدة هى إبقاء مساحة القطن أو التوسع فى زراعة الحبوب فجاء القانون ناقصاً فيما يختص بترتيب الزراعات وتنظيمها بحيث لا يطغى محصول على المحصولات الأخرى وأفسح المجال لمخالفة الفكرة الرئيسية التى وضع القانون من أجلها وهى تدبير ما تحتاج إليه البلاد من جميع أصناف الغذاء .

لهذا سارعت الحكومة بعد صدور القانون إلى تشجيع الزراع على الإقلال من زراعة القطن والإكثار من زراعة الحبوب عن طريق منح مكافآت مالية ، كما أنها لم تر بداً من التدخل للإبقاء على الماشية ، فصدر الأمر الخاص بتحريم الذبح يومين فى الأسبوع واهتمت الوزارة بالطيور والدواجن فاتخذت التدابير الكفيلة بزيادة إنتاجهما وعملت على تشجيع أصحاب معامل التفريخ بمنحهم مكافآت مالية .

أمامنا الآن فسحة من الوقت تسمح لنا بوضع قواعد لنظامنا الزراعى تستمد أسسها من العاملين الآتيين :

١ — زراعة القطن إلى الحد الذى يمكن الزراع من تسديد ديونهم .

٢ — زراعة الحبوب بما يكفى تموين البلاد .

أما ما عدا ذلك من المحصولات الأخرى التى قد يشتد الطلب عليها وتكون زراعتها مغرية فيجب اتخاذ التدابير لضمان أن لا تخل زراعتها بالعاملين المشار إليهما.

هذه هى الناحية العاجلة التى تقتضى منا وضع نظام يكفينا مؤونة ما نحتاج إليه من لوازم الحياة الضرورية وأنتم بما لكم من خبرة واسعة بالشؤون الزراعية وبما لكم من علم تام بحاجات البلاد أقدر من يستطيع أن يضع نظاماً لكل من الفترتين .

وأنى أطمع إزاء هذه الظروف العصيبة فى أن توجهوا الإنتاج الزراعى توجيهاً يكفل للمصرى قوته الضرورى بما تنتجه بلاده .

ويبدو لى أن خير وسيلة للوصول إلى هذا الغرض اختيار لجنة تضم أعضاء من الوجهين البحرى والقبلى لتضع مشروعاً يعرض على المجلس . ولى وطيد الأمل فى أن تنجز عملنا فى أقرب وقت والله فى عوننا ما دمنا فى عون أنفسنا .